جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان الدرس:

الوساطة

أستاذ الدرس: الأستاذ بن السعدي يوسف

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الثالثة ليسانس، شعبة - الحقوق

الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع

أهداف الدرس:

تتمثل أهداف الدرس فيما يلي:

1- تعريف الطلبة على قواعد التي تحكم الوساطة

2- تعريف الطلبة على مجال الوساطة

3- تعريف الطلبة على إجراءات الوساطة

4- تعريف الطلبة على نتائج الوساطة

السنة الجامعية: 2020-2021

قبل تحريك الدعوى العمومية ، ضد الطفل المشتبه في ارتكابه أو محاولة ارتكابه جريمة ، يمكن لوكيل الجمهورية ، أن يقرّر اللجوء إلى إجراء الوساطة ، و التي عرفها قانون حماية الطفل ، في المادة 02 منه ، على أنها >> آلية قانونية تهدف إلى إجراء اتفاق بين الطفل الجانح و ممثله الشرعي من جهة ، و بين الضحية أو ذوي حقوقها من جهة أخرى ، و تهدف إلى إنهاء المتابعات و جبر الضرر الذي تعرّضت له الضحية ، و وضع حد لآثار الجريمة ، و المساهمة في إعادة إدماج الطفل << .

فالمشرع إذن تبنى الوساطة في قانون حماية الطفل ، كما تبناها أيضا بالنسبة للبالغين ، من خلال قانون الإجراءات الجزائية ، بموجب التعديل الذي حصل بالأمر رقم 15 - 02 ، المؤرخ في 23 يوليو سنة 2015 ، المواد 37 مكرر إلى 37 مكرر 9 .

- فاللجوء إلى الوساطة يجب تقريره قبل تحريك الدعوى العمومية ، لذلك كان على المشرع ، من الناحية المنهجية ، تناول هذا الموضوع مباشرة بعد موضوع التحري الأولي ، و لا يتركه إلى المواد من 110 إلى 115 ، و التي جاءت بعد تناول القانون لمرحلة التحقيق القضائي ، و المحاكمة ، و تنفيذ الأحكام والقرارات .

- مجال تطبيق الوساطة :

يمكن إعمال الوساطة في جميع المخالفات و الجنح المرتكبة من طرف الطفل ، بخلاف قانون الإجراءات الجزائية ، أين يمكن اللجوء للوساطة في المخالفات ، و في بعض الجنح فقط ، و المحددة على سبيل الحصر في المادة 37 مكرر ق إ ج .

- لا وساطة في مادة الجنايات .

- إجراءات الوساطة :

تجري الوساطة من طرف وكيل الجمهورية بنفسه ، أو يكلف بذلك أحد مساعديه أو أحد ضباط الشرطة القضائية ، و تتم الوساطة بطلب من الطفل أو ممثله الشرعي أو محاميه أو تلقائيا من وكيل الجمهورية (م 111 ق ح ط) .

و الملاحظ أنه لم تذكر الضحية أو ذوي الحقوق ، كأصحاب حق لطلب إجراء الوساطة مع الطفل ، بخلاف المادة 37 مكرر ق إ ج ، التي مكّنت الضحية من طلب اللجوء إلى الوساطة .

- نتائج الوساطة :

أ - في حالة فشل الوساطة : - إذا لم تتجح الوساطة في التوصل إلى اتفاق بين الضحية أو ذوي حقوقها و بين الطفل و ممثله الشرعي ، فإن وكيل الجمهورية ، يلجأ إلى متابعة الطفل ، بتحريك الدعوى العمومية ، فعدم نجاح الوساطة ، لا يؤدي إلى انقضاء حق الدولة في العقاب ، و هو نفس الأثر المترتب على عدم تنفيذ اتفاق الوساطة في الآجال المحددة .

ب - في حالة نجاح الوساطة : إذا تم التوصل إلى اتفاق ، فإنه يتم تحرير محضر بذلك ، يوقعه الوسيط

و بقية الأطراف ، و تسلّم نسخة منه إلى كل طرف ، و إذا تمت الوساطة من قبل ضابط الشرطة القضائية ، فإنه يتعين عليه ، تقديم محضر الوساطة إلى وكيل الجمهورية لاعتماده بالتأشير عليه .

- يتعين أن يتضمن محضر الوساطة البيانات التالية (م 37 مكرر 3 ق إ ج) :

- هوية و عنوان الأطراف .

- عرض موجز للأفعال و تاريخ و مكان ارتكابها .

- محتوى الاتفاق المتوصل إليه .

- آجال تنفيذ ما تم الاتفاق حوله .

= يمكن لأطراف الوساطة ، الاتفاق على كل أمر يرونه مناسباً ، شريطة ألا يكون مخالفاً للقانون ، و

أهم الأمور التي يتضمنها اتفاق الوساطة عموماً ، تتمحور حول ما يلي (م 37 مكرر 4 ق إ ج) :

- إعادة الحال ما كانت عليه .

- تعويض مالي أو عيني عن الضرر .

* بينما قانون حماية الطفل ، ذكر أيضاً أنه يمكن أن يتضمن محضر الوساطة تعهد الطفل ، تحت

ضمان ممثله الشرعي ، و تحت مراقبة وكيل الجمهورية ، بتنفيذ التزام واحد أو أكثر من الالتزامات

التالية ، و في الأجل المحدد في الاتفاق (م 144 ق ح ط) :

- إجراء مراقبة طبية أو الخضوع لعلاج .

- متابعة الدراسة أو تكوين متخصص .

- عدم الاتصال بأي شخص قد يسهل عودة الطفل للإجرام .

° - في حالة التوصل إلى اتفاق ، فإن المحضر المحرّر أعطاه المشرّع قوة قانونية ، و اعتبره سنداً تنفيذياً .

- م 37 مكرر 6 ق إ ج - ، بينما المادة 113 ق ح ط ، ذكرت أن محضر الوساطة يعتبر سنداً تنفيذياً ، إذا تضمّن تقديم تعويض للضحية أو ذوي حقوقها ، و بهذه الصياغة ، فإنه قد يثير إشكالية مدى اعتبار محضر الوساطة الذي قد يتضمن شيئاً آخر غير تقديم تعويض ، سنداً تنفيذياً ؟ .
كان على المشرّع هنا ، اعتبار محضر الوساطة سنداً تنفيذياً في كل الحالات ، مادام أن الأطراف هم الذين اتفقوا على ذلك ، على غرار ما هو منصوص عليه في قانون الإجراءات الجزائية .
- المشرّع ، و عملاً منه ، على إعطاء محضر الإتفاق ، قوة قانونية ، فقد عرض الشخص الذي يمتنع عمداً عن تنفيذ اتفاق الوساطة في الأجل المحدّد ، للعقوبات المنصوص عليها في المادة 147 من قانون العقوبات .

= من آثار اللّجوء إلى الوساطة أيضاً ، أنها توقف تقادم الدعوى العمومية ، ابتداءً من تاريخ صدور مقرر وكيل الجمهورية ، القاضي بإجراء الوساطة . كما أن تنفيذ اتفاق الوساطة ، يعني عدم اللّجوء إلى المتابعة الجزائية .

= **خاتمة** : لقد تبنى المشرع الجزائري الوساطة ، كآلية قانونية ، لمكافحة الجريمة ، و ذلك لا يعني تقليصاً لدور القضاء ، بل تدعيماً له من خلال منح الفرصة لأطراف القضية ، للتوصل إلى حل رضائي ينهي النزاع ، مع تبسيط إجراءات ذلك ، و يبقى حق الدولة في المتابعة مكفول قانوناً ، في حالة فشل الوساطة ، أو في حالة عدم تنفيذ ما تم التوصل إليه ، خلال الأجل المتفق عنها .